# الباب الثاني : القضايا العربية

## الفصل الأول : القضايا العراقية

(١)

### حصيلة محاكمة صدام حسين
### ورفاقه فى قضية الدجيل

انعقدت الجلستان الثالثة عشرة والرابعة عشرة لمحاكمة الرئيس السابق صدام حسين ورفاقه السبعة فى قضية الدجيل يومى ٢٨ فبراير والأول من مارس ٢٠٠٦. وقبل تقييم هذه الجلسات يجب الإشارة إلى أن ورقة صدام حسين استخدمتها واشنطن طوال العقود الأربعة الأخيرة رئيساً للعراق وحاكماً لبلد محاصر حتى تم اسقاط نظامه، ولذلك فإن ظهور صدام، وفكرة محاكمته، وتوقيت المحاكمة، وتشكيل اللجنة، وتعيين رئيسها وأعضائها، والقانون الذى يحاكم على أساسه، كلها مرتبطة إلى حد بعيد بالسياسات الأمريكية. وليس صدفة أن تجرى المحاكمات فى وقت يعانى فيه العراق أسوأ موجات الحرب الأهلية الطائفية، ربما لكى تذكى هذه الموجة، وليس صدفة أن ينحى رئيسا المحكمة السابقان، ويختار لرئاسة المحكمة مواطن عراقى كردى أضيرت أسرته ووسطه فى مأساة خليجية التى أبيد فيها الآلاف، وهو بالقطع يحمل آلام هذه المدينة المنكوبة ضد الجلاد، وهو بالقطع أيضاً لن يكون محايداً نزيهاً رغم عنه. ويجمع المراقبون على أن اختيار قضية الدجيل – وهى أخف القضايا الداخلية – يقصد بها الكثير، من ذلك أن الدجيل القريبة من الحدود الإيرانية العراقية وقعت فيها محاولة اغتيال صدام، فتم اعدام من تم اتهامهم، وهم جميعاً أعضاء فى حزب الدعوة الإسلامية الذى يمثل نسبة عالية من النخبة الحاكمة الآن فى العراق، فاختلط المتهمون السُنة بالقاضى الكردى بالنخبة الحاكمة الشيعية. عندما وقع حادث الاعتداء على صدام فى الثامن من يوليو ١٩٨٢ تم القبض على ١٤٨ شخصاً، وأدانتهم فى محكمة الثورة، التى قررت

إعدامهم جميعاً، ومن بينهم ١٨ فتى دون الثامنة عشرة. ومن بين هذا العدد الإجمالى أعدم أربعة خطأ وهم أبرياء، كما أفلت أثنان من المتهمين سهواً، وتمت مصادرة ممتلكات المتهمين الذين أعدموا، ولكن تم تعويض من نزعت ملكيتهم فى بساتين القرية، التى أكد صدام أن مصادرتها كانت أمراً قانونياً. وخلال المحاكمة قتل ٥٢ شخصاً من المتهمين.

وقد انتهى الدفاع من تقديم عدد من الوثائق، بحيث يمكن القول أن الجلستين الثالثة عشرة والرابعة عشرة هى بداية المحاكمة الجديدة، ولذلك لم يثر صدام ورفاقه ضجيجاً فى الجلسة التى تعودوا على إثارته، وربما صدمهم تقديم الإدعاء لهذه المستندات الصحيحة. ولم يعمد صدام إلى استخدام الإعلام الذى يغطى الجلسات بشكل مكثف هذه المرة، وإن حاول أن يكسب تعاطف رئيس المحكمة حين ذكره بأنه حكم العراق لما ينيف على ثلاثة عقود، حقق فيها أمجاداً أهمها الدفاع عن البلاد ضد إيران، فى إشارة إلى أن كل الإجراءات التى اتخذها فى الدجيل أثناء الحرب مع إيران لها ما يبررها دفاعاً عن البلاد فى ظروف استثنائية. وربما أضاف صدام إلى المتهمين تهمة أخرى، بجانب التآمر على حياته، وهى العمالة لإيران، مما يزيد الحرب الأهلية اشتعالاً فى ضوء دور إيران فى العراق.

صحيح أن المحاكمة تأجلت حتى يوم ١٢ مارس ٢٠٠٦، وأن مراحل المحكمة التالية تشمل قيام الإدعاء بتحديد التهم الموجهة لكل من المتهمين السبعة، ومواد القانون التى تنطبق على الوصف القانونى للجريمة والعقوبة المقررة. ولكن الصحيح أيضاً أن الجلسة الأخيرة الرابعة عشرة كانت فى نظرى كافية لتقييم مجمل القضية. فقد بدا الإدعاء جاداً فى الجلسة الثالثة عشرة، وقدم عدداً من المستندات تركت الانطباع بجدية الموقف، ثم ظهر الإدعاء فى اليوم التالى يحاول أن يرسم قدراً أكبر من الجدية، فزعم أن لديه من الوثائق الخطيرة، ولكن نظراً لحرصه على وقت المحكمة، فإنه سوف يكتفى بتقديم بعضها. ولكن الإدعاء لم يقدم شيئاً ذا أهمية، وتعرض لملاحظة قانونية من صدام قبلتها المحكمة على الفور، وهى انتقال صدام لما استخلصه المدعى العام من الأدلة بما يتجاوز اختصاصه ويدخل فى اختصاص المحكمة. كما قبلت المحكمة دفوع بعض المتهمين، فيما بدا أن هذا المناخ خلق جواً من الصدمة عند القاضى، فبدأ يلاطف المتهمين ويبدى تعاطفاً

معهم، بعد أن خذله تظاهر الإدعاء بما لديه من أوراق. ودون أن نسارع إلى نتيجة غير مضمونة، فإنه يبدو لنا أن القضية قد طويت لصالح المتهمين. ويجب أن نسجل فى هذا الصدد أن محاكمة صدام حتى فى ظروف الاحتلال والحرب الأهلية كان يمكن أن تكون سابقة تاريخية فى الانتصار للعدالة، ولكن يبدو أن هذه الفرصة قد ضاعت إلى الأبد. فهناك – كما يقول العراقيون – مئات أو آلاف الجرائم التى ارتكبها صدام ضد شعبه وجيرانه، ولذلك يجوز التساؤل حول السبب فى اختيار أتفه الجرائم رغم هولها بمقياس الاستخفاف بأرواح الناس وكرامتهم.

أما أن القضية قد طويت فى نظرنا، فتفصيله هو أن الإدعاء قدم وثائق حول إعدام ١٤٨ شخصاً فى حادث الدجيل وتشمل الوثائق: تقرير برزان من المخابرات إلى صدام، وتأشيرة صدام للأجهزة المختصة، ومكافأة لكل من اشترك فى كشف المؤامرة، ثم تقرير حول إحالة المتهمين إلى المحاكمة، وقرار الإدانة من جانب محكمة الثورة، والمرسوم الجمهورى بالمصادقة على حكم الإعدام، ومرسوم بإعفاء اثنين من تنفيذ الحكم بسبب السهو، وتأشيرة بالتحقيق فى هذا السهو، ثم قرار باعتبار المعدمين خطأ شهداء، وتأشيرة بتشكيل لجنة للكشف عن تنظيم حزب الدعوة خاصة الجناح النسوى. ثم قدم الإدعاء أيضاً عدداً من شكاوى أهالى المتهمين للاستفسار عنهم، وكذلك تقارير بعض المسئولين الحزبيين إلى قياداتهم حول بعض المتهمين فى أحداث الدجيل، وقال الإدعاء أن هذه التقارير هى السبب المباشر فى إعدام المتهمين. وقد شكك رفاق صدام المتهمون فى القضية فى صحة هذه التقارير وطعنوا باختلاقها وتزوير امضاءاتهم وأسلوبها، فضلاً عن رفضهم للإدعاء بأن تكون هذه التقارير هى السبب فى الإعدام قفزاً فوق المحاكمات، حتى لو كانت صورية.

ودون أن يساء فهم تقييم القضية، ويظن أننى أدافع عن صدام ورفاقه فى هذه الجريمة، حيث أننى أشد ممن يعتقدون أن الشعب العراقى قد ابتلى من جانب النظام والاحتلال معاً، فإنه فى تقديرى أن كل هذه الوثائق لا يمكن أن تشكل إدانة مباشرة لصدام حسين، لأن رئيس الدولة الذى تعرض لمحاولة اغتيال قام بما تم وفقاً لقانون بلاده، يمكن أن يجد تبريره فى هذه الظروف الاستثنائية. فهذه هى الإجراءات العادية حتى فى الظروف العادية، كما لم نجد فيها تجريماً لأى عمل قام به

مساعدوه. ولعلنا نشير إلى أن محاكمة الجنرال بينوشيه – رئيس شيلي الأسبق – عندما اعتقل في لندن عام ٢٠٠٢، وتأكيد المحكمة في مجلس اللوردات إدانته بقانون دولي لم يتشكل بعد Lex Ferenda، كانت تتعلق بمسئوليته السياسية كرئيس للدولة، وليس بمسئولياته الجنائية المباشرة.

من ناحية أخرى، أشار دان ميرفي في مقاله المنشور في Christian Science Monitor يوم ٢مارس ٢٠٠٦ بعنوان: «صدام يقبل المسئولية ولكن لا يقر بالذنب» إلى أن صدام أقر بأنه تصرف كرئيس للدولة، وأن ذلك يشير إلى استراتيجية دفاعه في الجلسة المقبلة، أي الاعتراف بالجرائم ثم تبريرها. أظن أن هذه الاستراتيجية خاطئة أيضاً إذا صح هذا الافتراض.

على أية حال، فمن الناحية القانونية الصرفة، لا أظن أن المحاكمة في ضوء هذه المستندات التي لا تقدم اتهاماً جدياً لصدام ورفاقه سوف تسفر عن إدانة أو حتى عن مجرد تقديم الاتهام.

obeikandl.com

(٢)

## هل ينهى تشكيل الحكومة الجديدة مشاكل العراق؟

تعتقد الولايات المتحدة وأطراف أخرى أن تشكيل القيادات العراقية وهى رئيس الوزراء ورئيس الدولة ورئيس البرلمان ينهى تماما متاعب العراق على أساس أن عدم وجود نظام سياسى كامل بهذا التشكيل أوجد فراغاً سواءاً فى مرافق البلاد أو فى اضطراب الأمن، فضلاً عن المشاكل الطائفية التى يعانى منها العراقيون. ويرى بعض العراقيين أن العراق يتجه بحكم تطورات الأوضاع فيه- وكلها سلبية- إلى نتيجة مخيفة، وهى الكراهية الطائفية بحيث أصبح السنى الكردى أقرب إلى العربى السنى من الشيعى العربى، وأن هذه النتيجه هى أخطر ما يواجه العراق، لأن الاحتلال مصيره إلى زوال، ولكن كراهية أبناء الوطن الواحد كل منهما للأخر لمجرد الاختلاف بينهما فى الانتماء الطائفى يجعل العراق هشاً ويقضى بالفعل على مفهوم الدولة الواحدة العراقية، لأن مفهوم الدولة يرتكز على تكوين الشعب وإراداة العيش المشترك فيه أكثر من حيازتها لإقليم واحد أو ثروات موحدة، بل إن التقسيم الطائفى يؤدى إلى فيدرالية طائفية، وتقسيم للثراوات على أساس أماكن تواجدها فى أقاليم كل طائفة، وهو أخطر ما يواجه العراق والسودان. هذا الرأى يرى فى تشكيل قيادة النظام فى العراق وتدعيم قوات الأمن والجيش لضبط الأوضاع سببا فى استقرار أحوال العراق بحيث يصبح الحديث بعد ذلك عن الاحتلال ترفا. وعلى أية حال، فإن مصير الاحتلال وفق هذه النظرية تقرره واشنطن ولا أثر لما يحدث فى العراق فى هذا القرار. هذا الرأى يفترض أن كل ما يواجه العراق هو الفراغ السياسى، فإذا تم ملء هذا الفراغ انتهت معاناة العراقيين. وهذا الرأى يغفل حقيقة هامة وهى أن العراق يعانى عدم الاستقرار أصلا بسبب الاحتلال الذى شجع الطائفية كما أتى بسببه إلى العراق كل الناقمين على الولايات المتحدة، كما أنه فى ظل الاحتلال يقوم الجيش والشرطة بعمليات فى إطار سياسات الأحتلال مما يؤدى إلى اعتبار هذا الجيش والشرطة جزءاً من الاحتلال، لأن هذه القوات وإن كانت عراقية، إلا أنها تعمل على تنفيذ أهداف الاحتلال، حتى إذا قضت

على المقاومة أصبحت هذه القوات العراقية فى قبضة قوات الاحتلال. ويبتبنى هذه النظرية بالطبع الرئيس بوش ووزير الدفاع رامسفيلد الذى زار مع كوندا ليزا رايس وزيراة الخارجية بغداد فجأة يوم ٢٠٠٦/٤/٢٦ وأعلن أن هدف الزيارة هو تهنئة الحكومة الجديدة. كذلك اعتذرت إيران عن التفاوض مع الولايات المتحدة إذا كانت المفاوضات قاصرة على قضية العراق، على أساس أن الموقف فى العراق قد أصبح من وجهة نظر طهران مستقرا بعد تشكيل الحكومة الجديدة. فإلى أى مدى يمكن القول أن تشكيل الحكم فى العراق قد أنهى بالفعل مشاكل العراق؟

لاشك أن تشكيل أجهزة الدولة قد تم على أساس طائفى وفى ظل الاحتلال، وأن الخطاب السياسى الأمريكى فى العراق قد تغير منذ تشكيل الحكم، حيث أصبح يلح على بند الطائفية فى تشكيل الحكومة، ويثير ذلك الاستغراب لأن واشنطن هى التى كرست الطائفية سعياً إلى تقسيم العراق، وقد تكون واشنطن قد أدركت بعد هذه التجربة أن تجزئة العراق سوف تؤدى إلى هزيمة كل أهدافها فى المنطقة خاصة بعد تفاقم أزمة الملف النووى الإيرانى وظهور إيران كطرف ليس فقط فى سياسات العراق وإنما فى السياسات الإقليمية بوجه عام. ويبدو أن الولايات المتحدة تركز فى هذه المرحلة على هزيمة المقاومة العراقية والتصدى للإرهاب فى العراق، لأن واشنطن وضعت على رأس أولويات الحكم الجديد فى العراق تكريس ولاء الشيعة للعراق ومحاولة قطع كل علاقة لهم مع إيران، ولهذا السبب بالذات فإن تصريح السيستانى بأن يخلص الحكم للعراق وقضاياه، ينسجم مع الخطة الأمريكية. وفى نفس الوقت تسعى الولايات المتحدة إلى تخفيف وقع الطائفية حتى يطمئن السنه وحتى تطمئن واشنطن إلى تكريس توجههم المعادى لإيران. فى نفس الوقت الذى ترضى فيه واشنطن الأكراد وتحرض أكراد إيران فى إطار خطتها لمحاصرة إيران من كل صوب فى العراق والخليج وأفغانستان وأذربجان. تؤدى هزيمة المقاومة العراقية إلى استقرار الاحتلال فى العراق وبعدها يكون بوسع واشنطن أن تصوغ المجتمع والحكم وطرق الاستغلال بالطريقة التى تناسبها. ولايجوز أن نغفل فى سياق هذا التحليل عن كسب واشنطن وسفيرها فى بغداد لمعركة إبعاد إبراهيم الجعفرى الموالى لإيران من مقعد رئيس الوزراء بعد مناورات مطولة، كما لايجوز أن نغفل تصريح رئيس هيئة كبار العلماء السنة الذى أدان فيه ما أسماه "المؤامرة

الأمريكية الطائفية" على العراق، بعد أن لاحظ تبدل الخطاب السياسي الأمريكي الذى يركز الان على رفض الطائفية وتشجيع وحدة أبناء الشعب العراقى، وكلها شعارات نبيلة، ولكنها تستغل لسياسات غير نبيله.

على أية حال، يبدو أن التسويات السياسية على مستوى القيادات و الأحزاب تهدف كلها إلى تكريس جهد العراق كله ضد المقاومة و الإرهاب معاً ولكن المقاومة تصر على الاستمرار كما أن الإرهاب هو الآخر مرتبط بوجود الاحتلال، وبين الاحتلال وكل من المقاومة والإرهاب هو الآخر مرتبط بوجود الاحتلال، و بين الاحتلال وكل من المقاومة والإرهاب يتم توظيف أبناء العراق في الجيش والشرطة بحجة جلب الأمن والاستقرار.

إننا نؤيد تصدي الجيش والشرطة للإرهاب الذي يستهدف المدنيين العراقين ومؤسسات المجتمع والخارجين عن القانون، ولكننا نعتبر أن استغلال حاجة أبناء الشعب العراقى إلى العمل وتوظيفه ضد شريحة من إخوانه لخدمة المشروع الاستعماري هو طائفة جديدة من جرائم الاحتلال. إن الشعب العراقي بحاجة إلى الحرية والاستقلال واستغلال ثرواته الطبيعية لصالحه، وإعادة العراق الجريح إلى صدارة السياسات العربية والاسلامية، فهل يحقق الحكم في ظل الاحتلال وسياساته هذه الأهداف؟ هذا ما تحيطه الشكوك و الأوهام. وقد لوحظ أن واشنطن شددت على إلغاء الميليشيات وطلب رئيس الوزراء المكلف ذلك من جميع القوى السياسية، كما طالب السيستاني والمالكي بدمج هذه الميليشيات في الجيش العراقي الجديد. لم تجد الدعوة أذنا صاغية وقوبلت بالصمت، غيرأن جلال الطالباني رئيس الجمهورية الكردي أكد أن البيشمرجا ليست ميليشيا وإنما هى قوات نظامية قديمة مهمتها حماية الأكراد والتصدي للحشود التركية والإيرانية على الحدود الشمالية ولم تعلق واشنطن على ذلك. هذا المشهد يشير إلى أن الميليشيات قد ارتبطت بالتوجهات الطائفية بعد انهيار الأمن القومي العراقي وأصبح لكل طائفة رؤي ومصالح وأمن خاص بها، وقد تستخدم هذه الميليشيات في الحروب الطائفية المعروفة بالحرب الأهلية. وهذه الحقائق تشير بدورها إلى أن تشكيل الحكم في العراق لم يقدم حلاً لمشاكل العراق، بل بالعكس أنشأ تناقضاً بين قيادات الأحزاب وقواعدها من ناحية، ووسع الهوة بين الطوائف، وكرس القسمة الطائفية القائمة على المحاصصة، مما يسهل إنشاء النظام الفيدرالي الطائفي وليس الإقليمي، وهو ما نص عليه الدستور الدائم، بينما الاحتلال يسعى للبقاء لرعاية هذا التمزيق وتعزيزه.

(٣)

## حكم الإعدام

## في سياق مستقبل العراق

بالغ البعض في التعليق على حكم الإعدام الصادر على صدام حسين في قضية الدجيل سواء بالتأييد أو المعارضة في أول محاكمة على يد احتلال أجنبي وطوائف معادية من الشعب العراقي لزعيم عربي. كما بالغ البعض في بيان أثر الحكم داخل العراق.

وعندنا أن صدام يستحق المحاكمة ولكن المحاكمة يجب أن تكون في ظروف سياسية مختلفة وبضمانات قانونية واضحة في أول سابقة لا يمكن أن يسجلها التاريخ ليس لأن صدام لم يرتكب جرمًا، فقد ارتكب آثامًا يجل عنها الوصف والتفصيل ولكن التجاوزات القانونية والدوافع السياسية للمحاكمة شوهت ما كان يمكن أن يكون أول سابقة يحاكم فيها الشعب حاكمة بعد أن أوغل في غيه وطغيانه ومغامراته التي كانت وبالاً على العراق وعلى المنطقة بأسرها .

وعندنا أيضًا أن توقيت صدور الحكم المبالغ فيه للغاية قياسًا على درجة قوة الاتهام شابته اعتبارات سياسية، وكأن واشنطن تأبى أن تفرط في الاستفادة من صدام في السلطة ومن بعد أن حولته إلى ورقة ولا يهمها محنة الشعب الذي كابد الاستبداد والاحتلال والإذلال والتمزق وضياع وطنه وهويته بعد أن شبت الفتنة الطائفية في العراق.

والثابت أن الحكم في الدجيل قد أعد على عجل لخدمة المناسبة وهي تحسين فرص الحزب الجمهوري في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشيوخ وكل أعضاء مجلس النواب ومعظم محافظي الولايات ومعلوم أن التجديد النصفي لا يقصد به تجديد نصف مجلس الكونجرس، وإنما يقصد بالتجديد النصفي التجديد في منتصف ولاية الرئيس أي كل عامين.

ويبدو أن استثمار ورقة العراق بهذه الطريقة لم تشفع في تحسين وجه الحكم أمام ناخب اتخذ قراره على أساس الورطة والكارثة العراقية، بل ربما كان تجاهل

ورقة العراق تمامًا خلال هذه الانتخابات هو الأفضل لأن العراق بالنسبة للناخب الأمريكي لا تعني ديمقراطية مزعومة روج لها البيت الأبيض ولا يزال حتى وهو يعلق على حكم الإعدام حيث أكد الرئيس بوش بأن الحكم انتصار للديمقراطية وشعبه يعلم أنه انتصار للطائفية والأوهام الأمريكية .

والعراق بالنسبة للناخب لا يعني أيضًا إعدام صدام حسين أو مكافأته، وإنما يعني الناخب بالدرجة الأولى بالقتلى والجرحى والأخبار السيئة المتواترة من ساحات القتال، والإنفاق المالي الوهمي على مغامرات الرئيس وحزبه.

وبالنسبة للمراقب العربي، لا أظن أن مصير صدام هو نهاية المطاف وإنما المهم هو مستقبل العراق، فهل يفيد الحكم على صدام حسين بالإعدام عشرات المرات أولها في الدجيل وثانيها في قضية الأنفال، وثالثها بسبب عدوانه على إيران، ورابعها بسبب عدوانه على الكويت إلى آخر مسلسل الجرائم ضد الشعب وضد الدول المجاورة وفي حق الأمة العربية كلها مع كل احترامي لكل الذين يظنون أن صدام هو أحد ضحايا المؤامرات الإمبريالية وآخر العظماء العرب، وهو امتداد لجيل العظماء من زعماء القومية العربية، فأنا من أشد أنصار العروبة، ولكن العروبة بالمفهوم الإيجابي وليس بذلك المفهوم الذي ارتبط في حياتنا بالبطش والاستبداد والغزو باسم القومية العربية مثلما يعبث الإرهابيون بالشعوب والأوطان باسم الإسلام حتى أصبح سهلاً على أعداء العرب والمسلمين أن يطعنوا العروبة والإسلام استنادًا إلى التجربة التاريخية المريرة .

بصرف النظر عما تراه إيطاليا مثلاً من أن إعدام صدام فعلاً في هذه الظروف سوف يزيد الانقسام الطائفي، فإنني أعتقد أن صدام لن يعدم لأنه ورقة ثمينة لا يمكن التضحية بها إلا إذا قدرت واشنطن أن صدام استنفد أغراضه.

أعلم أن الهجوم على صدام حسين قد يسيء إلى مشاعر أحبائنا من سنة العراق، إلا أن هذا الارتباط بين صدام والسنة صناعة أمريكية، فليس صحيحًا أن صدام العلماني كان يهمه الطائفة، وليس صحيحًا ما أشاعه البعض خطأ وظلمًا أن الشيعة والأكراد الذين اضطهدهم صدام هم أول الشامتين في سقوط الطاغية، فقد بطش صدام بالجميع، ولا أظن أنه كان، للحق يميز بين السنة والشيعة والأكراد.

تلك لحظة الحقيقة التي يجب النطق بها حتى يكون لنا مصداقية عندما نتكلم على أي عراقي أيًا كانت رؤيته أو طائفته التلاعب بمصير العراق الواحد الذي يجب أن يكون وطنا للجميع.

إن أخطر ما في محاكمة صدام ثلاثة أمور: أولها أنها تؤكد اعتقاد البعض أنه كان قائدًا وطنيًا يعاند واشنطن وقد أفنى عمره في خدمتها، وثانيها أن إعدامه إن حدث، سوف يحدث للأسف ثأرًا على السنة ضد الشيعة والأكراد ويؤدي إلى المزيد من تفتيت العراق، وثالثها أن الإعدام سوف يحسب ضمن سجل جرائم الاحتلال وأعوانه وأن هذا الإعدام الذي يصدر بدوافع استعمارية وطائفية سيظل قتلا خارج دائرة القانون أو ما يسمى خارج دائرة الإجراءات القضائية.

فهل يا ترى سيعدم صدام قبل أن يحاكم على بقية الجرائم أم أن مهزلة المحاكمة قد ذبل أثرها مع تفاقم كارثة الوجود الأمريكي في العراق، وهل يتحول الإعدام إلى عفو إذا ثبت أن صدام حسين قادر على إعادة تهدئة البلاد وتمهيدها للنفوذ الأمريكي، كما استخدمته واشنطن في السابق، فيعود صدام من السجن إلى الحكم.

وأخيرًا لدى إحساس عميق من متابعة رد فعل صدام ورفاقه على الحكم أن صدام لا يصدق هذا الفصل السخيف من المسرحية الهزيلة في أدب اللامعقول.

(٤)

## حكم الإعدام

## ومسلسل التوظيف الأمريكي لصدام

لا يزال اعتقادي جازمًا بأن محاكمة صدام وصدور الحكم عليه بالإعدام يوم ٢٠٠٦/١١/٥ هو استخدام آخر لورقة صدام حسين. فقد كان الرجل في حياته ورقة في يد الولايات المتحدة، وكان غزو العراق ورقة أخرى، ثم كان إعلان القبض علي صدام وتوقيته استخدامًا ثانيًا لصدام وهو يغادر حضن الحليف القديم الذي أصبح قوة غازية محتلة وسلطة آسرة.

وليس سراً أن واشنطن كانت تعتقد أن القبض على صدام يرفع شعبية بوش يومها وهو ما حدث، وأن القبض عليه سوف يوقف المقاومة بحسبان أن صدام كان يقود المقاومة التي هدد بها واشنطن قبل الغزو حين قال أن بوش هو هولاكو العصر وأنه سوف ينتحر على أبواب بغداد.

ورغم أن المقولة صحيحة وأن غزو العراق سيظل ندبًا في جبين الولايات المتحدة، وربما أدى إخفاقها المدهش في العراق وجهلها بأبسط قواعد الجغرافيا السياسية والأنثروبولوجيا السياسية في العالم العربي إلى طي صفحة القوة العظمى والسماح لظهور عصر جديد بعد أن تكالبت كوارثها في أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين، فأصبحت مصادر قوتها هي نفسها مقبرة القوة العظمى، وهما : النفط وإسرائيل، التي تحث واشنطن الآن على القفز في المجهول ضد إيران في الوقت الذي تبني فيه إسرائيل حساباتها مع القوى البازغة على المسرح الدولي وهي الصين والهند.

ولعلنا نلاحظ أن واشنطن لعبت بورقة صدام حسين مثلما حولت كل القيم الإنسانية إلى أوراق سياسية وبعضها لا يتحول بطبيعته في الماضي ثم كان توقيت الحكم جولة أخرى من إلقاء الورقة قبيل انتخابات التجديد النصفي للكونجرس وحيث قام مدير المخابرات المركزية ومن قبله وزيرة الخارجية ووزير الدفاع بزيارة إلى بغداد لإعداد الصفقة، ولكن الإخراج كان قبيحًا كالعادة حيث صدر الحكم بالإعدام في محاكمة هزلية ، وقام الحكم على قوائم هشة لا تحمله خطوات إلى غاية .

وكان مثار دهشتنا عندما ظهرت فكرة محاكمة صدام حسين أن المحاكمة ذاتها فكرة طيبة حتى يعلم الحكام العرب ما هم يدركونه بالضرورة من أن واشنطن لا تبقي على أحد مهما كانت خدماته لها وتفانيه في تحقيق مصالحها، مثلما فعل الشاه وصدام في حقب متفاوتة. فقد قدم الشاه لها خدمة إستراتيجية عظمى في الخليج وعلى حدوده الطويلة مع الاتحاد السوفيتي السابق، مثلما قدم صدام لواشنطن على طبق من ذهب ذريعة التواجد العسكري والسياسي في الخليج وتمزيق المنطقة العربية.

كذلك تظهر محاكمة أول حاكم عربي في بلده وعلى يد جلاديه وجزء هام من شعبه أن الشعب نفسه يمكن أن يكون أداة لجلد الحاكم وإعدامه لحساب القوى الأجنبية، وهذا هو النموذج الصارخ في العراق .

واتصالاً مع مسالة توظيف صدام، ثم توظيفه كورقة، لست مندهشًا من الحكم وليس لدى شعور بجديته وإنما جاء إعلانه في لحظة معينة كانت متأخرة جدًا حتى تغير رأي الناخب الأمريكي في حكم الجمهوريين الذي أرهق البلاد، وعزم الناخب الأمريكي على أن يصحح بصوته ما أفسده رئيسه وأن يشكل له برلمانًا يجعل عاميه الباقيين من حكمه جحيمًا سياسيًا وربما قدمه قبل نهاية العامين إلى محاكمة حقيقية، وهذا هو العقاب الديمقراطي لشعب يثق في حاكمه ولكنه يسلك الطريق المعاكس لمصالحه .

وليس الناخب الأمريكي بحاجة إلى أن يعرف من المصادر العربية أن الدعم الأمريكي الأعمى لإسرائيل هو سبب البلاء من أفغانستان إلى دارفور مرورًا بالعراق ولبنان وفلسطين، وأن كراهية العالم وتذمره من السياسات الأمريكية أفقدت واشنطن مكانتها ووقارها بين الأمم وجعلت حلفاءها من كل صوب يفرون منها كما يفر السليم من الأجرب .

ولدي شعور لا أستطيع مغالبته وهو أن صدام لن يعدم وربما بلغ الشطط في الشعور إلى تصور صدام رئيسًا مرة أخرى إذا كان ذلك من شأنه أن يكسر شوكة الشيعة التي اشتدت في العراق ويطفئ جذوة المقاومة، ويحقق لواشنطن ما كانت تحلم به يوم قررت غزو العراق، وعندما تصورت خطأ أن العراق بغير صدام

وتحت حكم ضحاياه يمكن أن يكون أفضل لها، فأعطت بتصرفاتها البربرية في العراق وما حل بالعراقيين الحق في الترحم على صدام وأيامه إذا قورنت بالجحيم والامتهان الأمريكي للعراقيين .

أما سندي الوحيد فيما يصل إلى فكري من شطط هو أن السياسة لا تعرف القيود، وأن المصلحة لا تفهم الحدود والضوابط وأن واشنطن بالذات لها منطق الرجل غير العادي، ولأن العبرة بتحقق المصالح الأمريكية مع صدام أو على سطح مقبرته.

ورغم هذه الحقائق المعروفة في علم السياسة ، فإن المدهش أن الرئيس بوش قد تظاهر بشكل طفولتي بفرحته بقرار إعدامه وكأنه فوجئ به. بل وحاول بطريقته توظيفه كما خطط له عندما صرح بأن يوم الحكم بإعدام صدام هو يوم عيد للديمقراطية في العراق وهو قد لا-يعلم أن معزوفة الديمقراطية هي نفسها التي أوصلت الرئيس وفريقه إلى درجة الكارثة، بل إن نموذجه في العراق المقترن بالدم والدمار والتمزيق والحرب الطائفية قد أطلق رعشة الفزع في أوصال المنطقة العربية التي كانت تستمع بشغف إلى موال الديمقراطية الأمريكي حتى قبيل غزو العراق، والتي راقبت شقي المعضلة باهتمام في العراق، وهما : إسقاط صدام، ثم استبدال نظامه البائد المستبد بنظام ديمقراطي ، فيما نجح في الشق الأول وكان يمكن أن يفر به، تعثر في شقه الثاني فانقلب سحره عليه .

والحق أن قدرة واشنطن على استخدام صدام كانت فائقة ولا يمكن أن أقبل الآن بعد كل هذه العقود أن صدام كان يجهل حقيقة أنه يوظف في إيران وفي الكويت وفي الصراع العربي – الإسرائيلي حتى أرهق شعبه هوانا وشقاءًا في الداخل حتى فر ربعه خارج البلاد، وأذل العرب جميعًا في ملحمة طالت قرابة عقد ونصف حتى كانت تمثيلية الحكم بإعدامه .

أما قدرة واشنطن على توظيف ورقة صدام فقد ثبت فشلها لسبب بسيط وهو أن العراق الذي تعرفه أمريكا وصدام حتى سقوطه في ٢٠٠٣/٤/٩ لم يعد هو نفسه هذا العراق بعد مضي أكثر من ثلاثة أعوام ، وأخشى أن واشنطن ترتكب حماقة أخرى في توظيف ورقة صدام بإعادته إلى المسرح السياسي مرة أخرى تحت أي

مسمى، فقد تجاوز الزمن في المنطقة كَلّ شيء بعد أن ثبت بأدلة قاطعة جهل واشنطن التام بشعوب هذه المنطقة الصابرة .

فإذا كانت واشنطن قد راهنت في تعاملها مع صدام على ديكتاتوريته وجهله وطموحه وغروره، فإنها راهنت في تعاملها مع ورقته على انقسام الشعب العراقي حول نظامه، فحولت هذا الانقسام حول النظام إلى انقسام حول الوطن، فتمزق الوطن بعد أن ضاع النظام، وهذا هو السبب في توزع رد فعل الحكم بإعدام صدام في الداخل وفي المنطقة بشكل عام. فالأكراد والشيعة لم يخفوا فرحتهم في إعدام وخذلان عدو لهم، أما الدول المجاورة التى اصطلت بناره فقد شاركتهم نفس الشعور .

إن حكم الإعدام لا يتناسب مع ضعف وتهافت الاتهام، كما أنه صدر من محكمة غير مختصة عبر محاكمة سياسية في ظل الاحتلال، وفي ظل حكومة معادية، فأصبح الحكم حلقة من حلقات الانتقام الشيعي والكردي من السنة بعد أن نجحت واشنطن في تصوير حكم صدام على أنه حكم الأقلية السنية العربية، وبطش صدام هو بطش هذه الأقلية للأغلبية الشيعية والكردية، كما صور على أنه عدالة المنتصر والمحتل وأذنابه.

ولكن الحكم بصرف النظرعن مصيره جزء من مسرحية أمريكية بدأت بتوظيف صدام حاكمًا، ثم استخدامه ورقة بعد سقوطه، ولكن فصلها الأخير لم يكتب بسطور هذا الحكم .

لقد صدر الحكم في وقت معين في أضعف التهم والأعمال المنسوبة إلى صدام ولم تجد هذه المسرحية نفعًا فيما هدفت إليه، ولكن بوش لابد أن يدرك أن نقض الحكم وربما العفو عن صدام أو إعادته لابد أن يتم بيد حلفائه العراقيين، وهو ما بدأت تظهر أولى ملامحه عندما أعلنت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الحقوقية الدولية رفضها للمحاكمة والحكم لضعف ضمانات الدفاع وتسييس القضية، وإعلان بلير رفضه لعقوبة الإعدام بعد أن تسرعت وزيرة الخارجية فأعلنت سرورها بالحكم، والأهم هو رفض الرئيس العراقي جلال الطالباني التصديق على الحكم إذا استمر بحالته حتى بعد الاستئناف. ورغم أن

الطالباني جزء من هذه المسرحية وهو يعلم أن صدام يحاكم بقانون بريمر وأن هذا القانون أعيد خصيصاً لصدام وأنه لايعطى الحق لرئيس الدولة للتصديق على تنفيذه، وفإن هذه الحقيقة قد تعنى أن مصالحة يمكن أن تتم بين صدام والأكراد في مواجهة الشيعة بعد أن عبر رئيس الوزراء الشيعى والحكيم عن قمة حقدهم على صدام حسين مما يشي بأن صدام تنتظره أدوار أخرى في هذه المسرحية الهزلية التي بدأت بتولي صدام عام ١٩٧٨ ولايبدو أن نهايتها هو هذا الحكم المشبوه.

obeikandl.com

(٥)

## هل يعترف العالم العربى بالدولة الكردية

أعلن الرئيس العراقى الكردى جلال الطالبنى يوم ٢٠٠٦/٩/٢٥ أن الأكراد يرحبون بالقواعد العسكرية والوجود العسكرى الأمريكى فى أراضيهم. إذا أضفنا ذلك التصريح إلى الخطوات الأنفصالية الأخيرة للأكراد، يمكن القول أن الأكراد يتجهون بشكل ثابت نحو إعلان الدولة المستقلة عن العراق وهو ما سوف يؤدى إلى تعقيدات بالغة فى هذه المنطقة ولذلك تركز هذه المقالة على الموقف العربى من هذه القضية العاجلة. فالملاحظ أن القضية الكردية تتطور بشكل متسارع نحو الاستقلال. والثابت تاريخياً أن الأكراد لم يكن لهم دولة فى أى عصر من عصور التاريخ، ولكنهم يمثلون أقلية عرقية وثقافية، رغم أنهم جزء أصيل فى الحضارة العربية الإسلامية. ولذلك يجب النظر إلى قضيتهم وعدم رغبتهم فى العيش المشترك مع أبناء الدول التى يقيمون فيها من زوايا متعددة. الزاوية الأولى هى أن لديهم شعوراً قومياً يهدف إلى استقلالهم بدولة قائمة بذاتها، وهذا أمر لم يكن معروفاً بشكل واضح عبر التاريخ إلا فى فترات ضعف الدول التى يقيمون فيها، وعندما كان أعداء هذه الدول يستغلون ورقة الأقليات مثلما حدث بين الحلفاء وتركيا بعد الحرب العالمية الأولى فى معاهدة سيفر عام ١٩٢٣، حيث أراد الحلفاء الضغط على تركيا بالورقة الكردية، ولكن تركيا رفضت الاعتراف لهم بأى حق، وتم إبرام اتفاقية لوزان التى خلت من أى إشارة لهم. أما الاعتبار الثالث فهو سوء المعاملة التى لقيها الأكراد من النظم التى عاشوا فى ظلها. وأما الاعتبار الرابع فهو استخدام الورقة الكردية فى الصراعات الإقليمية فى المنطقة.

وبالنسبة لأكراد العراق، يجب الإشارة إلى أنهم كانوا أفضل حالاً من أقرانهم فى البلاد المجاورة، بصرف النظر عن مرحلة الحرب الإيرانية العراقية التى واجه الأكراد فيها معاملة قاسية ولكن الأهم من كل ذلك هو الاستثمار الأمريكى لمعاناة الأكراد خلال تحرير الكويت عام ١٩٩١ ، حيث

بدأت الولايات المتحدة سياسة تقسيم العراق على الأرض، فمنحت الأكراد فى شمال العراق حكماً ذاتياً كاملاً عن حكومة بغداد تحت عنوان "مناطق حظر الطيارن". وقد ساند الأكراد القوات الأمريكية فى غزو العراق بحجة الانتقام من نظام صدام حسين. ولذلك يمكن القول أن درجة الاستقلال التى حصل عليها الأكراد حتى الآن قد تمت بشكل أخص بمساندة أمريكية واضحة ومتعمدة، كما أن هذه المساندة التى بدأت رسمياً عام ١٩٩١ قد تعمقت فى الدستور الدائم الذى وضعته سلطات الاحتلال الأمريكى. معنى ذلك أن العراق تحت الاحتلال الأمريكى ينقسم من خلال الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة، وعدم وجود جيش قوى يحمى وحدة العراق. فى هذه الظروف، يكرس الأكراد خطواتهم نحو الاستقلال عن الدولة العراقية. والغريب أن الأكراد وهم يبلورن مظاهر الاستقلال لا يزالون يتحدثون عن تمسكهم بوحدة العراق. فى نفس الوقت يعلن الأكراد مبررات انفصالهم وكلها مبررات واهية. والغريب أيضاً أن رئيس الدولة العراقية الكردىّ هو الذى يفترض أن يسعى إلى وحدة العراق، ولكنه يتصرف كزعيم كردى، ولم يكن تعيينه فى منصب رئيس الدولة العراقية صدفة. ولذلك كان من المستغرب أن يعلن السيد جلال الطالبانى يوم ٢٠٠٦/٩/٢٥ تمسكه باستمرار الاحتلال الأمريكى، بل ودعوته عشرة الآف جندى أمريكى للإقامة فى منطقة الأكراد بصفة دائمة. فماذا بقى حتى يعلن الأكراد دولة مستقلة، ولماذا سكت العالم العربى عن خطوات الانفصال الكردية عن العراق؟ وهل هذه مقدمة لكى يعترف العالم العربى بالدولة الكردية العراقية؟ وهل وافقت إيران وتركيا ضمناً على قيام الدولة الكردية مادامت تؤدى إلى تقسيم العراق بحيث تتعاون واشنطن مع تركيا على وقف تداعيات وآثار قيام هذه الدولة على أكرادها؟ أم تستخدم واشنطن ورقة الأكراد العراقيين فى معادلة العلاقات الأمريكية التركية المعقدة؟.

من وجهة النظر العربية، لاشك أن استقلال الأكراد يؤدى إلى المساهمة فى تقسيم العراق. وقد يرى البعض أن تقسيم العراق يخدم الأمن الإقليمى، لأنه يقضى على قوة إقليمية مغامرة، كما أن تقسيم العراق بهذه الطريقة لاشك يخدم المشروع الصهيونى، والأدلة كثيرة لايمكن حصرها، وأبرزها تلك الصلة

الوثيقة بين الأكراد وإسرائيل، والتى يحرص الأكراد على نفيها باستمرار، ولكن إسرائيل تؤكد العكس فى مجال الأمن وغيره. وإذا كان أكراد العراق يريدون الاستقلال لانعدام الرغبة المشتركة فى العيش مع العرب، فإن المراقبين يعجبون من أن الخطوة الكردية تقترن بعداء كبير للعالم العربى، ويتعاون الأكراد مع إسرائيل، ألد أعداء العالم العربى، فهل يستقل أكراد تركيا حقداً على الأتراك، وهل يستقل أكراد إيران حقداً على الإيرانيين، وأكراد سوريا حقداً على السورين، وهل يتحد الأكراد جميعاً فى دولة واحدة حاقدة على كل الدول المجاورة، وهذه الدول تحيط بها من كل جانب. وهل تحمى الولايات المتحدة هذه الدولة الغريبة التى تقطعت بها أوصال الدول المجاورة، من بطش هذه الدول عندما تتغير أحوال العراق وميزان القوة فى المنطقة والعالم؟

إن العالم العربى الذى سكت على تقسيم العراق حتى الآن سوف يحصد الثمار المرة، ولابد أن يعلن منذ الآن عدم اعترافه بتجزئة العراق أو بأى وحدة تستقل عنه، خاصة الدولة الكردية التى تسابق الزمن نحو الانفصال عن العراق، كما يجب على العالم العربى أن يراجع موقفه كاملاً من القضية العراقية، ومناقشة الأكراد فى هذه القضية، لأن إنشاء دولة على أساس عرقى سوف يكون سابقة خطيرة لتقسيم العالم العربى، وهو احتمال قائم بشدة ولاتتردد أوساط أمريكية فى الإعلان عنه. ولنتذكر أن الولايات المتحدة قسمت العراق منذ خمسة عشر عاماً وتتحدث فى نفس الوقت بجدية كاملة عن حرصها على وحدة العراق وسيادته واستقلاله، ولكن المهم هو مانراه أمامنا على الأرض.

(٦)

## هل فشل بوش حقاً في العراق ؟

تتوالى التحليلات التي تؤكد أن إدارة بوش فشلت فشلاً ذريعًا في العراق سواء في إقامة الديمقراطية أو المحافظة على وحدة العراق وسلامته الإقليمية . وبلغ بعض النقاد الذين أيدوا بوش في غزو العراق أن تمنى هزيمة الجمهوريين في الانتخابات النصفية للكونجرس بفارق صوت واحد حتى يرسل ذلك رسالة واضحة للجمهوريين بأن الناخب لن يرحم خطأهم وعدم كفاءتهم في العراق ، وحتى يكون الفارق الضئيل حافزًا على أن يتعاون الحزبان الجمهوري والديمقراطي في التوصل إلى حل لأزمة العراق .

من ناحية أخرى ، اعترفت كونداليزا رايس خلال زيارتها للقاهرة في الأسبوع الأول من أكتوبر الجاري بفشل الإدارة الأمريكية في العراق وأن هذا الفشل هو الذي يدفعها إلى الانسحاب ولكنها تبحث عن انسحاب مشرف ، رغم أن الرئيس بوش لا يزال يصر على أن الديمقراطية ممكنة في العراق وأنه لن ينحني أمام المعوقات خاصة الإرهاب ، مما بدا معه هذا الموقف داعيًا للرثاء عند كثير من كتاب الأعمدة في الصحف الأمريكية ؛ لأن هذا الرأي لم يعد يردده سوى بوش ورامسفيلد بعد أن انضمت كونداليزا رايس إلى الفريق الآخر الذي يقر بهزيمة الولايات المتحدة بمقاييس متعددة أهمها: الإنفاق المالي والخسائر البشرية الضخمة دون أن تحقق الحملة ما أعلنته من أهداف نبيلة .

ولكننا نرى أن الولايات المتحدة قد فشلت في تحقيق أهدافها ومصالحها لكنها نجحت في إرضاء إسرائيل وتحقيق أهدافها عن طريق تمزيق العراق والقضاء عليه كقوة إقليمية عربية . وربما تجد دول عربية أخرى أن هذا هدف مشترك بعد المغامرات التي قامت بها هذه القوة الإقليمية فأضرت بالأمن القومي العربي والأمن الوطني لهذه الدول في الخليج .

ولكن الثابت أن واشنطن خططت منذ عقود لغزو العراق وخططت أيضًا لتقسيمه والقضاء عليه وظل هذا هدفها حتى هذه اللحظة رغم أنها ضللت الكثيرين

في العالم العربي الذي صدقوا أن واشنطن ذهبت إلى العراق لإحلال الديمقراطية محل الحكم الديكتاتوري وتعويض العراقيين عما عانوه تحت حكم صدام حسين .

والمدهش أن واشنطن لا تزال تمارس مهزلة محاكمة صدام حسين إظهارًا لجديتها في استظهار العدالة بعد أن لعبت بشدة على التنوع الطائفي في العراق وبدأت بالأكراد ثم الشيعة ثم اكتشفت كما تدعي أنها أفادت إيران دون أن تدري ، رغم تنبيه الكثير من الدول العربية إلى أن السياسات الأمريكية في العراق تتجه بثبات نحو هذه النتائج .

ولذلك لم يكن مدهشًا أن تغطي الولايات المتحدة على قوائم القتلى على الهوية التي تتوارد في العراق والتي بلغت عشرات الآلاف خلال الأشهر المنصرمة حتى أصبح الكل غير آمن ويتوقع القتل من أي اتجاه ، في نفس الوقت الذي لا تزال واشنطن تطالب الدول العربية بدعم حكومة المالكي التي لا تزال تعتبرها الحكومة الأمثل لجلب الأمن والاستقرار في العراق وتعمى أن ترى الحقيقة ، و تصر على الضلال .

ولاشك أن واشنطن أسعدها كثيرًا أن ترى الحرب الأهلية الطائفية تعصف بالعراق وتبدد أموال العراق الفريد في ثروته وتراثه ، وأن توصي لجنة بيكر التي عينها بوش بتقسيم العراق وهو ليس مفاجأة لأن واشنطن وضعت أسس التقسيم على الأرض منذ عام ١٩٩١ بإنشاء مناطق الحظر .

ثم ابتهجت واشنطن مرة أخرى في أسبوع واحد بعد أن أقر البرلمان العراقي ذو الأغلبية الشيعية من دعاة التقسيم وفق خطة عبد العزيز الحكيم النظام الفيدرالي بسرعة رغم اعتراض السنة أي تقسيم للبلاد إلى شمال كردي وإلى وسط وجنوب شيعي ، وهذا تطبيق الدستور الدائم الذي أعدته سلطات الاحتلال الأمريكي .

فإذا كانت واشنطن قد نجحت في التمكين لإسرائيل في المنطقة ، ومادامت تضع مصلحة إسرائيل فوق مصالحها وأنفقت كل هذه الأموال وضحت بأبنائها وسمعتها وكراهية العالم العربي لها ، في سبيل مصلحة إسرائيلية ، وليس معنى ذلك أن واشنطن تمزق العراق لمصلحة إسرائيل دون أن يكون في ذلك مصلحة أمريكية استراتيجية ، رغم أننا في العالم العربي لا نرى مطلقًا مصلحة أمريكية في

ذلك لأن تقسيم العراق سوف يفتح بابًا جديدًا للصراع في المنطقة ويمكن لإيران التي يفترض أنها على خلاف مع المصالح الأمريكية .

والغريب أن اليهود الأمريكيين الذين ورطوا واشنطن في غزو العراق والاستمرار فيه وأبرزهم هنري كسينجر حسبما ورد في كتاب الصحفي الأمريكي الشهير بوب وودوارد بدأوا يتملصون من الإدارة الحالية بعد أن استنفروها . وإذا قارنا بين مقالات توماس فريدمان منذ ديسمبر ٢٠٠٢ وبين مقاله المنشور في نيويورك تايمز يوم ٢٠٠٦/١٠/١٠ لأدركنا حالة تغيير المؤشر لأن الإدارة الحالية غارقة في المشاكل بصرف النظر عن عدم اعتراف بوش بها .

وأخيرًا فالحقيقة هي أن واشنطن في ظل الإدارة الحالية قد فشلت في جميع الساحات أولها الساحة الأمريكية حيث يعاني النظام السياسي الأمريكي أكثر الأزمات حدة منذ نشأة الولايات المتحدة ، انعكست هذه الأزمة على علاقة السلطة التنفيذية مع السلطتين التشريعية والقضائية ، وهي أزمة تلاقت عندها الكثير من الممارسات السلبية للإدارة التي أثرت بشكل خطير على منظومة الحريات المدنية وخداع الشعب الأمريكي .

ولا جدال في أن اضطراب الإدارة الأمريكية الذي تسبب في أزمة النظام السياسي الأمريكي يؤدي إلى اضطراب النظام الدولي . تجلى ذلك في انفلات الأمن النووي والتحدي الكوري الشمالي والإيراني لهذه الإدارة لسبب أساسي وهو عدم جدية الولايات المتحدة في ضبط عملية عدم الانتشار النووي وعدم تمكنها من ضبط الأمن الإقليمي وإسهامها الهائل في إشعار أعضاء المجتمع الدولي بانكشاف الغطاء الأمني على المستوى العالمي والإقليمي ، وبصفة خاصة منذ أدركت الدول أن العراق الذي عارض السياسات الأمريكية ولو شكليًا كان نصيبه الغزو والتقسيم على مسمع ومرأى من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي .

(٧)

## حتى لا تضيع العبرة من محاكمة صدام

أخشى أن تتناقض العبر المستخلصة من محاكمة صدام حسين ، فتضيع العبرة الحقيقية التي يجب أن تضاف إلى التاريخ السياسي والاجتماعي للعالم العربي في عصر الانطلاق الأمريكي وإقباله غير المقيد صوب هذه المنطقة تحت عناوين مختلفة في محاولة لصوغ نظرية عامة مترابطة تنتظم كل هذه الطروحات . فصدام حسين شخصية جدلية وخلافية ، لا يتفق اثنان في العالم العربي على أنه عميل أو ذكي ، مخدوع أو ضحية لبطانته ، قومي ووطني ، وغيرها من التصنيفات التي يصدق الواقع شيئاً منها ويجد المنظرون من هذا الواقع ما يسند نظريتهم في تشخيص صدام حسين . وحتى ديكتاتوريته وجدت من يعارضها ومن يبررها بأسانيد تاريخية وبصعوبة حكم المجتمع المتنوع بغير الحزم الذي يأخذ أحياناً شكل الاستبداد والقسوة والإجرام مادام هدفه نبيلاً وهو المحافظة على الوحدة الوطنية والاستقرار والرخاء والمجد القومي ، وكلها مصطلحات خلافية هي الأخرى في حالة صدام حسين . فنحن إذن أمام ظاهرة قد لا تتكرر في ظروفها وتكوينها وسلوكها وعلاقاتها بالوسط العربي وبقوى النظام الإقليمي والدولي .

من الملاحظ أن صدام حسين تعرض لأمرين الأول إسقاطه والثاني القبض عليه ومحاكمته والحكم بإعدامه . هذه التجربة فريدة في العالم العربي على الأقل إن لم يكن في العالم كله ، هذه السابقة التبس فيها العلاقة الحميمة بين صدام وواشنطن والجفاء الأمريكي وتغير الحظوظ والأقدار ، كما التبس الشخصي بالرسمي وغيره من الاعتبارات . ويمكن القول أن هناك ثلاثة من العبر المتناقضة بقدر التناقض المحيط بصدام حسين :

**العبرة الأولى** : هي أن مصير صدام هو مصير كل من يعاند الولايات المتحدة ولا يتجاوب مع الرغبات الأمريكية ، أو حتى التعاون مع الرؤية الأمريكية لخريطة المنطقة .

هذا الدرس ركزت عليه واشنطن ونقلته صراحة إلى بشار الأسد والقذافي ، ويقولون صراحة أن تعاون القذافي واستيعابه لهذا الدرس جعله يفلت من نفس

المصير ، بخلاف بشار الذي نقل له كولن باول صراحة في مايو ٢٠٠٣ ما حدث لصدام وطلب منه أن يستوعب هذا الدرس ، وفي نظر واشنطن لا يـزال بشـار متمردًا وعصيًا على استيعاب الدرس .

**العبرة الثانية** : هي أن صدام أساء إلى شعبه والوطن العربي وأن هذا مصير من يستخف بمصالح شعبه . هذه العبرة يقدمها صراحة الأكراد والشيعة في العراق .

**العبرة الثالثة** : هي أن صدام كان عميلاً للولايات المتحدة وبذل كل جهـده لخدمة مصالحها ولكن واشنطن لا قلب ولا صديق لها ، فغـدرت بصـدام ، كمـا غدرت بالشاه وبغيره من ضحايا هذه العبرة .

نفس العبرة ترددها إيران والكويت ، على أساس أن هـذا المصـير جـزاء المعتدي ، خاصة وأن إيران ترى أن واشنطن وذنبها صدام لقيا في العـراق مـا يستحقانه .

**أما العبرة الرابعة** فهي أن صدام نموذج قومي استقلالي فـي بيئـة عربيـة مستسلمة وأن ما حدث له حدث لغيره من الأبطال في تاريخ الأمم ، وأنه ضـحية لمؤامرة أمريكية صهيونية وأن غزو العراق قرار استراتيجي بصرف النظر عـن شخصية حاكم بغداد .

**الفريق الأول** يرى أن صدام وطنيًا قوميًا رفع راية العروبة بعـد انتكاسـتها بهزيمة مصر عام ١٩٦٧ وانكسار المشروع القومي حتى عد البعض صدام امتدادًا لعبد الناصر في قيادة التيار القومي ومناهضة الغرب وإسرائيل .

وهذا الفريق ساند غزو صدام لإيران واعتبر أن هذه الخطوة جسـورة فـي مواجهة عدو للعرب لا يقل في خطره عن إسرائيل ، فإذا كانت إسرائيل في قلـب العالم العربي وتخلت مصر عن التصدي له ، فإن إيران هي الخطر على الجنـاح الشرقي للأمة وصدام هو الذي ادخره القدر للتصدي لها ، ويربط هذا الفريق بـين التحالف الإيراني الصهيوني في زمن الشاه ، ويفسر الصداقة المصرية الإيرانيـة زمن الشاه والسادات بأنها مؤامرة ساداتية – شاهنشاهية – صهيونية أمريكية على الأمة العربية بعد اختطاف الرأس العربي وهو مصر .

بل إن تصدي صدام لمصر بعد انحرافها عن قواعد المصلحة العربية وهي المعركة الأولى التي سارع إلى خوضها بمساندة أمريكية خفية كان إيذانًا بتولي صدام سدة القيادة ، فلم تكن حربه ضد إيران إلا ذودًا عن حوض العروبة وحراسة لبوابتها الشرقية ، وهذا هو المنطق الذي جند صدام به كل الجنسيات العربية التي كانت تعمل في العراق حينذاك ، وهم الذين اعتبرتهم إيران مرتزقة .

هذا الفريق صفق لصدام عندما غزا الكويت رغم أنها دولة عربية أصيلة ولها تاريخ في خدمة العروبة وثقافتها السياسية والفكرية ومنارة للاعتدال العربي واحتضان العمالة العربية الوافدة . وسبب قبول هذا الفريق هو اقتناعه بما ساقه صدام من أن الوحدة العربية الشاملة لن تتحقق إلا بالقوة على غرار الوحدة الألمانية، وأن غزوه الكويت لا يعني سوى أنها وقعت في حضن العروبة الدافئ حتى يكبر العراق فيصبح قادرًا علي مواجهة إسرائيل ، وربما لم يلفت هذا الفريق إلى الفارق الهائل بين محاربة إيران وبين غزو دولة عربية مجاورة لأول مرة في التاريخ العربي وتهديد دول عربية أخرى بالغزو ، كما لم يلفت هذا الفريق أيضًا إلى أن صدام اشترط لانسحابه من الكويت أن تنسحب إسرائيل من فلسطين ، بل اعتبر هذا الشرط دليلاً آخر على تصديه لإسرائيل ودعمه للحقوق العربية ، رغم أن هذا الشرط محمل بدلالات بالغة الخطر والخطورة ، لأنه يعني أن العراق كإسرائيل تحتل كل منها أرضًا عربية ليست له ، وأن العراق مثل إسرائيل تدعي الحق على كل الأرض الأجنبية ، وهي الكويت بالنسبة للعراق، وهي فلسطين بالنسبة لإسرائيل ، وهو يعني ثالثًا أن العراق باق في الكويت ما بقيت إسرائيل في فلسطين ، أنه ينوي البقاء إلى الأبد ، وهذا مفهوم من حيث أن العراق يرى أن الكويت جزء من العراق وأنه يسترد هذا الجزء الذي انتزعه الاستعمار البريطاني وأعلن استقلاله ضمن السياسة الاستعمارية في خلق الحدود المصطنعة .

ساند هذا الفريق صدام في كل جوانب هذه القضية سواء كان الاحتلال خطوة لتصحيح تصرفات الاستعمار وتحقيق الوحدة التي تقضي على التمزق والحدود والتشرذم ، أو كان الاحتلال ضروريًا لتعظيم القوة العراقية اللازمة لمحاربة إسرائيل ، وعزز صدام لدى هذا الفريق هذه القناعة عندما أطلق بعض الصواريخ على إسرائيل ، وهذا الفريق لا يعرف مدى الدمار الذي ألحقه الغزو بكل ما هو قومي يدعون إليه ، وأفاد إسرائيل ، وأنه مرتب من جانب الولايات المتحدة .

وأخيرًا رأى هذا الفريق أن الاحتلال العربي أولى من الاحتلال الأجنبي . وترتب على ذلك أن هذا الفريق عارض استخدام القوة ضد العراق لتحرير الكويت كما عارض استقدام القوات الأمريكية إلى المنطقة ، وعاب على دول عربية انضمامها إلى تحالف " آثم " ضد العراق ، ولم ينتبه هذا الفريق إلى أن غزو الكويت هو الذي فتح بوابات الخطر غير المحكوم ضد كل المصالح العربية ، فوجه ضربة قاصمة للأمن القومي العربي واضطر العرب إلى الاستعانة بالقوات الأمريكية ، وسمح لواشنطن بألا تكتفي بتحرير الكويت بل بتدمير العراق والقوات العراقية بالكويت ، حتى تدفع إلى مزيد من ضرب العروبة وحتى تدفع هذا الفريق إلى المقارنة بين مخاطر غزو العراق للكويت وبين المخاطر الأكبر الذي تطلبه التحرير من آثار بعيدة المدى انتهت بغزو العراق نفسه بعد ذلك بثلاثة عشر عامًا .

ولما احتل العراق صعد هذا الفريق موقفه في مساندة صدام ، والقول بأن عروبته وصلابته هما سبب الغزو وأنه ضحية هذه المواقف النبيلة وأن محاكمة صدام هي انتقام من عروبته ومساندة المحكمة هي مساندة للاحتلال وتخل عن العروبة وضياع الهوية .

هذا المنطق يقود إلى القول بأن صدام ينضم إلى قائمة المجاهدين العرب وسجل الخالدين في النضال العربي ، وزاد هذا الفريق أن صدام ضحية التحالف الشيعي الكردي الإيراني وكلهم ضد العروبة والسنة ويستدلون على ذلك بالحكم العراقي والانفصال الكردي ، وأن قضية الأنفال كردية كما أن قضية الدجيل شيعية، كما يستدلون بأن إيران وأمريكا كانا أكبر الشامتين بالإضافة إلى بعض الدول العربية التي استهدفها صدام حسين .

لابد أن نضيف إلى ما تقدم ، أن هناك شريحة إسلامية استهواها خطاب صدام خلال حربه ضد إيران ، واستخدام رموز دينية هامة عندما سمى حملته على إيران بأنها قادسية صدام ، مما أدى إلى انقسام العالم العربي ، كما أسبغ القدسية على قمع " الخونة " ، من الأكراد المتحالفين مع الغرب عام ١٩٩١ خاصة بعد التمرد على حكومة بغداد ، وأطلق على حملة التأديب اسم إحدى سور القرآن الكريم وهي الأنفال ، كما لم يفت المراقبين أن صدام كان يظهر في المحكمة وهو يحتضن القرآن الكريم .

بوسع هذا الفريق الموالي لصدام في ضوء ما تقدم أن يجعل محاكمة صدام واستمرارًا للمؤامرة على بطل عربي يرفع شأن العروبة وأن إعدامه تخليدًا لبطولته مثل عمر المختار في ليبيا وغيره في سجل الخالدين العرب ، بوسع هذا الفريق أيضًا أن يحيل جرائم صدام إلى نياشين ، مادام يعلي شأن قوة الدولة العربية الرائدة ضد محاولات النيل منها في الداخل من جانب الشيعة والأكراد وأن إعدام المتآمرين في الدجيل عمل قانوني في ظل ظروف الحرب العراقية الإيرانية وتمرد الشيعة ومحاولتهم اغتيال صدام خدمة لإيران ، وأن الحكم العراقي ينتمي إلى نفس الحزب الذي دبر محاولة الاغتيال ، وأن قمعه للأكراد هو حرص على منع الأكراد من الانفصال .

أما الفريق الثاني فيرى على العكس تمامًا ، فصدام في نظره مستبد طموح بدأ حكمه بالتفاهم مع الولايات المتحدة ونذر نفسه لخدمة المصالح الأمريكية ولإذلال شعبه ، والإضرار بالمصالح العربية ، وأن استبداده وبطشه بالشعب العراقي كله ودفع ربعه إلى الفرار من البلاد تسبب في غزو بلاده وسخط شعبه عليه .

يرى هذا الفريق أن صدام استخدم العروبة والإسلام ستارًا لمغامراته ضد إيران وخدمة للمشروع الأمريكي ، ثم استخدم العروبة والقضية الفلسطينية لغزو الكويت فاحدث كسرًا نهائيًا في نظرية الأمن القومي العربي فأصبحت القومية العربية هي ستار غزو الكويت ، بينما التحالف مع واشنطن هو الذي أدى إلى تحرير الكويت وأصبح العراق هو المهدد لأمن المنطقة ولم تعد إسرائيل هي المهدد فأصبح أمن الدول المجاورة للعراق يختلف عن أمن الدول المجاورة لإسرائيل ، فانكسرت نظرية الأمن القومي حتى في بنائها النظري . لكل هذه الأسباب يرى هذا الفريق أن استبداد صدام وعمالته أو غبائه وغروره وقصر نظره وتوظيفه لكل المقدسات لخدمة مغامراته وجهله بقواعد وقراءة الأحداث ، فأصبح مصيره ومصير العراق هو الحصاد المر لكل ذلك .

وأخيرًا أظن العبرة التي يجب الخلوص بها من تجربة صدام حسين بالنسبة لآمال ومصالح العالم العربي هي تفادي الأخطاء التي وقع فيها صدام حسين من

هذه الزاوية . فقد ظلم شعبه وتجبر في حكمه وبلغ غروره أن جرى فيه حكم الله في قوله تعالي " حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهارًا فجعلناها حصيدًا كأن لم تغن بالأمس " . وأنزل بالأكراد ما يجاوز حدود المحافظة على وحدة البلاد ، وخاض حربًا مع إيران نيابة عن الولايات المتحدة وضد كل قواعد الجغرافيا السياسية ثم وقع في أحابيل واشنطن وغزا الكويت حتى يسقط نهائيًا في الشرك الأمريكي مادام مخطط السيطرة على المنطقة انطلاقًا من العراق ليس وليد الظروف التي قادت واشنطن إلى الغزو.

صحيح أن الغزو غير مشروع وإسقاط صدام حسين مخالف للقانون الدولي وتدمير العراق من جرائم الإبادة الجماعية ومحاكمة صدام غير مشروعة وتأتمر المحكمة بأمر الاحتلال وتجعل محاكمة صدام رديفًا لمحاكم نورمبرج وطوكيو بحيث أصبحنا أمام عدالة المنتصر مع فارق هائل بين العراق وكل من ألمانيا واليابان حيث اعتدت اليابان وألمانيا على الدول الأخرى ، بينما غزت واشنطن العراق وهو في عقر داره .

تلك هي العبرة التي أريد للحكام العرب والشعوب أن يستخلصوها من حالة صدام حسين ، وألا تضيع العبرة بين فريقين متناقضين يلخص موقفهما حالة التناقض التي تحيط بحالة صدام.